

Distr.: General
3 March 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١١٨ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها
من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

الاحتياجات الإضافية واستعراض الأطر المنطقية للبعثات السياسية الخاصة
للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

إضافة

موجز

يعرض هذا التقرير الميزانيات المنقحة المقترحة وما نجم عنها من احتياجات إضافية من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ لأربع بعثات سياسية خاصة، هي ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق، ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبعثة الأمم المتحدة في نيبال.

ويبلغ صافي مجموع الاحتياجات الإضافية المقدرة لعام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة المذكورة أعلاه ٦٠٠ ٠٥١ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٥٧٤ دولار). وعندما تؤخذ في الحسبان المبالغ التي خصصت بالفعل بموجب مقررات الجمعية العامة الواردة في القرارات ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٥/٦٢ و ٢٦٣/٦٣ وكذلك النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨،



وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١، فإن صافي الاعتمادات الإضافية يبلغ ١٥ ٠٥١ ٦٠٠ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، و ٢ ٥٢٣ ٢٠٠ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، ويقابلها نفس المبلغ في إطار الباب ١ الإيرادات، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

وبناء على ما طلبته الجمعية العامة في الفقرة ٤، الفرع الحادي عشر من قرارها ٢٦٣/٦٣، يحتوي هذا التقرير أيضاً على السرد الوصفي المنقح والإطار المنطقي لميزانية المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - لحة مالية عامة
٤	ثانيا - البعثات السياسية الخاصة
٤	ألف - ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق . . .
٦	باء - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة
١٢	جيم - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال
٢٩	دال - بعثة الأمم المتحدة في نيبال
٣٨	هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
٤٣	ثالثا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

أولا - لمحة مالية عامة

١ - يبلغ صافي مجموع الاحتياجات المنقحة المقدرة لعام ٢٠٠٩ للبعثات السياسية الخاصة الأربع التي يغطيها هذا التقرير ٩٠٠ ٦٦٦ ٣٩ دولار (إجماليه ١٠٠ ١٩٠ ٤٢ دولار). وعندما تؤخذ في الحسبان المبالغ التي خصصت بالفعل بموجب مقررات الجمعية العامة الواردة في قراراتها ٢٣٨/٦٢ و ٢٤٥/٦٢ و ٢٦٣/٦٣ وكذلك النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨، فإن صافي الاحتياجات الإضافية يبلغ ٦٠٠ ٥٠٥ ١ دولار. ويحتوي الجدول التالي على تفاصيل الاحتياجات حسب البعثة.

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات	النفقات الفعلية	الاعتمادات	مجموع الاعتمادات	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	بمجموع صافي الاحتياجات الإضافية	بمجموع صافي الاحتياجات غير المتكررة
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٥	٦ = (٢+٥-٤)	٧
١	٢	٣	٤ = (٣+١)	٥	٦	٧
٦٤,٦	٢٧,٩	-	٦٤,٦	٣٦,٧	-	-
٣٠ ٧٨٦,٣	٣١ ٣٠٣,٩	٦ ٥١٦,٩	٣٧ ٣٠٣,٢	١٠ ٠٥٦,٠	٤ ٠٥٦,٧	-
١٥ ٢٦٠,١	١٠ ١٦٤,٢	١ ٥٤٥,٥	١٦ ٨٠٥,٦	١٢ ٧٩٥,٥	٦ ١٥٤,١	٧٦٤,٠
٥٥ ١٢١,٥	٥٠ ٠٧٩,١	٦ ٨٩٥,٥	٦٢ ٠١٧,٠	١٦ ٧٧٨,٧	٤ ٨٤٠,٨	-
١٠١ ٢٣٢,٥	٩١ ٥٧٥,١	١٤ ٩٥٧,٩	١١٦ ١٩٠,٤	٣٩ ٦٦٦,٩	١٥ ٠٥١,٦	٧٦٤,٠

ثانيا - البعثات السياسية الخاصة

ألف - ممثل الأمم المتحدة في المجلس الدولي للمشورة والمراقبة التابع لصندوق التنمية للعراق

(٣٦ ٧٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢ - المجلس الدولي للمشورة والمراقبة هيئة معنية بالإشراف على مراجعة حسابات صندوق التنمية للعراق. والغرض الرئيسي من المجلس، كما هو محدد في قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتمثل في تعزيز الأهداف المنصوص عليها في ذلك القرار، ومن بينها المساعدة في كفالة استخدام صندوق التنمية للعراق على نحو شفاف لمنفعة الشعب العراقي،

وكفالة أن تكون صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي متفقة مع أفضل ممارسات السوق الدولية السائدة. وتودع في صندوق التنمية للعراق حصائل مبيعات صادرات النفط من العراق، فضلا عن الأرصدة المتبقية من برنامج النفط مقابل الغذاء والأرصدة العراقية المجمدة.

٣ - ويتألف المجلس من ممثلين مؤهلين على النحو الواجب من الأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لصندوق النقد الدولي، والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومن فرد مؤهل على النحو الواجب تعينه حكومة العراق. وقام الأمين العام بتسمية ممثل الأمين العام المساعد مراقبا ماليا لممثل الأمم المتحدة في المجلس.

٤ - وتم توسيع ولاية وعضوية المجلس آخر مرة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٥٩ (٢٠٠٨)، الذي تم بموجبه تمديد ولاية المجلس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٥ - ويحدد المجلس بموجب اختصاصاته عدد مرات وأماكن اجتماعاته العادية، التي ستعقد كل ثلاثة أشهر على الأقل. ومن المتوقع أن يعقد المجلس أربعة اجتماعات خلال عام ٢٠٠٩، يُعقد اجتماع منها في كل من واشنطن العاصمة ومدينة الكويت وباريس ونيويورك.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩		مجموع الاعتمادات		النفقات الفعلية		فئة النفقات
	صافي الاحتياجات الإضافية	مجموع الاحتياجات	٢٠٠٩-٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠٠٨	
	٦ = (٤-٢+٥)	٥	٤ = (٣+١)	٣	٢	١	
التكاليف التشغيلية	-	٣٦,٧	٦٤,٦	-	٢٧,٩	٦٤,٦	
المجموع	-	٣٦,٧	٦٤,٦	-	٢٧,٩	٦٤,٦	

٦ - تُقدر الاحتياجات المقترحة من الموارد للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ٣٦ ٧٠٠ دولار. وتغطي تلك الموارد نفقات سفر ممثل الأمين العام والمناوبين أو المستشارين في مهام رسمية لحضور اجتماعات المجلس (٣١ ٩٠٠ دولار)؛ وتوفر الموارد اللازمة لاستضافة اجتماع واحد

في نيويورك (٨٠٠ ٤ دولار). وتشمل تكاليف السفر تذاكر السفر بالطائرة وبدل الإقامة اليومي والمصروفات النثرية في محطات السفر والوصول، فيما يتعلق بسفر ممثل الأمين العام والموظفين المرافقين له. وستبذل جهود لتلبية الاحتياجات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ من الأرصدة الحرة لعام ٢٠٠٨، حيث كان عدد الاجتماعات التي عُقدت في عام ٢٠٠٨ أقل من المقرر. ولم تُطلب احتياجات إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

باء - لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة

(١٠ ٠٥٦ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧- أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٩٥ (٢٠٠٥) لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أصدر المجلس القرار ١٦٨٦ (٢٠٠٦) الذي مدد بموجبه ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ووسع نطاق ولايتها بأن أيد قيام اللجنة بتقديم المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية فيما يخص تحقيقاتها في اعتداءات أخرى ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومدد المجلس بموجب قراره ١٧٤٨ (٢٠٠٧) ولاية اللجنة حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومدد المجلس ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بموجب قراره ١٨١٥ (٢٠٠٨).

٨- وأنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٧٥٧ (٢٠٠٧) محكمة خاصة للبنان، كان يُتوقع أن تبدأ العمل قبل انتهاء ولاية اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولكن الأمين العام توخى في تقريره الثالث عملاً بقرار المجلس ١٧٥٧ (٢٠٠٧) (S/2008/734) أن تبدأ المحكمة الخاصة عملها في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي ذات التقرير، اقترح الأمين العام فترة انتقالية من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩، ودعا إلى وضع استراتيجية منسقة متفق عليها بين مفوض لجنة التحقيق وأمين سجل المحكمة الخاصة لضمان انتقال سلس من لجنة التحقيق إلى مكتب المدعي العام، بأقل قدر من الإخلال بالتحقيقات. وتوقع الأمين العام انتقال موظفي اللجنة على مراحل خلال الفترة الانتقالية من بيروت إلى لاهاي، وأن يتواصل في تلك الأثناء عمل اللجنة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ومن المتوخى أن ينقل ما يصل إلى ١٢ من موظفي اللجنة من بيروت إلى لاهاي خلال شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٩ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، طلب المفوض في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/752)، تمديد ولاية اللجنة لمدة شهرين، لضمان ألا توجد فجوة بين نهاية ولاية اللجنة وبداية المحكمة الخاصة. وبعد ذلك مدد المجلس بموجب قراره ١٨٥٢ (٢٠٠٨) ولاية اللجنة إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

١٠ - وستشهد تلك الفترة الانتقالية أنشطة في اللجنة لضمان تسليم العمل إلى المحكمة الخاصة على نحو سلس. وسينعكس ذلك في ارتفاع عدد الاجتماعات مع الشركاء الخارجيين وازدياد الأنشطة في قسم الاستشارات القانونية. وتتوقع اللجنة أن تكون أنشطتها الرئيسية هي مواصلة تحقيقاتها في قضية الحريري وكذلك القضايا الـ ١١ الأخرى المستهدفة، وتجميع سرد القضايا والنتائج التي توصلت إليها حتى الآن، ووضع التوصيات في صيغتها النهائية. وسيجري التركيز بصورة خاصة على أعمال الأدلة الجنائية، وهو مجال له أولوية في التحقيقات الجارية. وستواصل اللجنة أيضاً، تطوير نظام إدارة البيانات الضخم والمعقد الموجود لديها، والذي سيكون عنصراً رئيسياً من عناصر تسليم الأعمال بصورة ناجحة إلى المحكمة الخاصة.

١١ - وتتوقع اللجنة مواصلة التعاون الإيجابي مع العديد من بعثات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى العاملة في المنطقة، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستواصل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كما حدث في الماضي، تقديم الدعم اللوجستي والمشورة، لا سيما في مجال الهندسة، كلما طُلب منها ذلك. وستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أيضاً تقديم الخدمات الطبية لموظفي اللجنة خلال فترة ولايتها. وتواصل اللجنة أيضاً التعاون على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ومع إدارة الشؤون السياسية ومكتب الشؤون القانونية وإدارة عمليات حفظ السلام بمقر الأمم المتحدة.

١٢ - وستحافظ اللجنة على أنشطتها عند نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٨، وستشرع في تسليم الأعمال بنجاح إلى المحكمة الخاصة للبنان في عام ٢٠٠٩.

١٣ - وفيما يلي الإطار المنطقي المقترح لتغطية أنشطة اللجنة على مدى فترة الشهرين التي كلفه بها مجلس الأمن (من ١ كانون الثاني/يناير إلى غاية ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩). وستجري الأنشطة المتصلة بالتصفية وما يتعلق بها من أنشطة بعد ذلك.

الهدف: مساعدة السلطات اللبنانية في التحقيقات التي تجريها بشأن التفجير الإرهابي الذي وقع في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ومواصلة مد السلطات اللبنانية بالمساعدة التقنية فيما يتعلق بتحقيقاتها في الأعمال الإرهابية الأخرى التي ارتكبت في لبنان منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إنجاز التحقيق في اغتيال رفيق الحريري و ٢٢ آخرين في ١٤ شباط/فبراير	(أ) '١' وضع فرضيات للقضية مقاييس الأداء: التأكد من فرضيات القضية عام ٢٠٠٧: ١ عام ٢٠٠٨: ١ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١
	'٢' عدد المقابلات التي أنجزت مع الشهود والمشتبه بهم مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: ١٥٠ عام ٢٠٠٨: ٧٠ الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٥
	'٣' عدد مشاريع بحوث الأدلة الجنائية التي جرى القيام بها أو تيسيرها مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: ٦٠ عام ٢٠٠٨: ٤٠ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٥
	'٤' عدد الاجتماعات التي تعقد مع المدعي العام وأمين سجل المحكمة الخاصة لضمان انتقال ناجح إلى المحكمة مقاييس الأداء: عام ٢٠٠٧: صفر عام ٢٠٠٨: ٤ الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٠

الإنتاجات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في إنجاز تحقيقاتها في "القضايا الـ ٢٠"	(ب) '١' عدد الاجتماعات التي تعقد مع السلطات اللبنانية فيما يخص "القضايا الـ ٢٠"
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: ٣٦
	عام ٢٠٠٨: ٥٠
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ١٦
	'٢' إنجاز المقابلات مع الشهود والمشتبه فيهم فيما يخص "القضايا الـ ٢٠"
	مقاييس الأداء:
	عام ٢٠٠٧: ١٠٠
	عام ٢٠٠٨: ١٢٠
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٢٤
	'٣' القيام ببحوث الأدلة الجنائية والبحوث التقنية لمساعدة السلطات اللبنانية
	مقاييس الأداء: عدد مشاريع بحوث الأدلة الجنائية التي جرى القيام بها أو تسييرها
	عام ٢٠٠٧: ٢٥
	عام ٢٠٠٨: ٢٥٠
	الهدف لعام ٢٠٠٩: ٧

النواتج

- الاجتماعات التي عقدت مع الحكومة اللبنانية وغيرها من المنظمات (٨)
- التقارير المجمّعة لتحليل الأدلة والسرد الوصفي للقضايا، والتي قدمت إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان (٥)
- التحليلات المقارنة للأدلة والسرد الوصفي "للقضايا الـ ١١ المستهدفة" (١١)
- التقارير المجمّعة لتحليل الأدلة والسرد الوصفي للقضايا، والتي قدمت إلى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان (١١)

العوامل الخارجية

١٤ - من المتوقع أن تحقق لجنة التحقيق أهدافها شريطة: (أ) أن تتعاون جميع الأطراف المعنية في تقديم المعلومات وتيسير إدلاء الشهود بشهادتهم؛ (ب) وألا يحدث تعطيل لسير الإجراءات لأسباب خارجة عن إرادة اللجنة، مثل عدم مثول الشهود للتصديق على البيانات أو الإدلاء بشهادتهم؛ (ج) وأن تكون الأجواء الأمنية مواتية لإنجاز عمل اللجنة؛ (د) و عدم وجود عائق أمام تطور القضية أو تخويف للشهود أو المشتبه فيهم.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات	النفقات الفعلية	الاعتمادات	مجموع الاعتمادات	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٩	صافي	فئة الإنفاق
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٩	مجموع الاحتياجات الإضافية	الاحتياجات غير المتكررة
١	٢	٣	٣+١=٤	٥	٦(٤+٢+٥)=	٧
٢٥ ٢٩٧,٦	٢٥ ١٠٩,٤	٣ ٨٥١,٥	٢٩ ١٤٩,١	٦ ٦٧٢,٨	٢ ٦٣٣,١	-
٥ ٤٨٨,٧	٦ ١٩٤,٥	٢ ٦٦٥,٤	٨ ١٥٤,١	٣ ٣٨٣,٢	١ ٤٢٣,٦	-
٣٠ ٧٨٦,٣	٣١ ٣٠٣,٩	٦ ٥١٦,٩	٣٧ ٣٠٣,٢	١٠ ٠٥٦,٠	٤ ٠٥٦,٧	-
تكاليف الأفراد المدنيين						
التكاليف التشغيلية						
مجموع الاحتياجات						

١٥ - ستغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ١٠ ٠٥٦ ٠٠٠ دولار (إجماليها ١٠ ٧٣٢ ٠٠٠ دولار) شهرين من التكاليف المتصلة بتمديد ولاية اللجنة بقرار من مجلس الأمن وأربعة أشهر من تكاليف فترة التصفية بما في ذلك المرتبات والتكاليف العامة للموظفين (٦٠٠ ٤٦١ دولار) من أجل ملاك الوظائف التكميلية للجنة كما هو مبين في الجدول والفقرة ١٧ أدناه؛ والأفراد المقدمين من الحكومات (٢٠٠ ٢١١ دولار)؛ والمستشارين (٤٠٠ ٣٨٤ دولار)؛ والسفر الرسمي (١٥١ ٠٠٠ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل المرافق والهياكل الأساسية (١ ٥٩٧ ٠٠٠ دولار) والنقل البري (٤٠٠ ٣٩٤ دولار)؛ والاتصالات (٤٠٠ ٢٢٤ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٨٩ دولار) ولوازم وخدمات واحتياجات أخرى (٢٠٠ ٥٤٢ دولار)،

١٦ - ويجدر التذكير بأنه كجزء من ميزانية البعثات السياسية الخاصة التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام ٢٠٠٩ في قرارها ٢٦٣/٦٣ تم تخصيص مبلغ ٦ ٥١٦ ٩٠٠ دولار للجنة التحقيق من أجل تصفيتها في نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ليصل بذلك مجموع الاعتماد

المخصص للبعثة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٣٧ ٣٠٣ ٢٠٠، واستنادا إلى النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٨ البالغة ٣١ ٣٠٣ ٩٠٠ دولار، يقدر الرصيد المتاح في إطار الاعتماد المخصص للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ ٥ ٩٩٩ ٣٠٠ دولار، وتبعاً لذلك، سيصل صافي الاحتياجات الإضافية للجنة لعام ٢٠٠٩ إلى ٤ ٠٥٦ ٧٠٠ دولار،

الاحتياجات من الموظفين

فئة الخدمات العامة														
الفئة الفنية وما فوقها												الموظفون الوطنيون		
وكيل أمين عام	أمين عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	خدمات الأمن	خدمات العامة	فئة الموظفين الدوليين	مجموع الموظفين	الموظفون الوطنيون
														من الفئة الفنية
عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	الفرعي	الأمن	العامة	الدوليين	الفنية	التحلية	المجموع
١		١	٣	١٢	٣٣	٤٢	٥	٩٧	٩٢	٧	١٩٦	٤	٥٣	٢٥٣
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠٠٨														
الوظائف المقترحة لعام ٢٠٠٩														
١	-	-	٢	٦	٢٢	٣١	٥	٦٧	٧٨	٤	١٤٩	٤	٢٠٢	
١	-	-	٢	٦	٢١	٢٨	٥	٦٣	٧٥	٤	١٤٢	٤	١٩٥	
-	-	-	-	١	٤	٩	-	١٤	٣٠	-	٤٤	-	٧٣	
-	-	-	-	١	٣	٧	-	١١	٢٤	-	٣٥	-	٦٤	
-	-	-	-	١	١	٥	-	٧	١٥	-	٢٢	-	٤٤	
-	-	-	-	١	-	٥	-	٦	٩	-	١٥	-	٣٤	
حزيران/يونيه ٢٠٠٩														

١٧ - فيما يتعلق بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩، يُقترح خفض ملاك الوظائف المعتمد لعام ٢٠٠٨، وقوامه ٢٥٣ وظيفة، إلى ٢٠٢ وظيفة (١٤٩ من الموظفين الدوليين و ٥٣ من الموظفين الوطنيين) في كانون الثاني/يناير، ثم إلى ١٩٥ وظيفة (١٤٢ من الموظفين الدوليين و ٥٣ من الموظفين الوطنيين) في شباط/فبراير، ثم إلى ٧٣ وظيفة (٤٤ من الموظفين الدوليين و ٢٩ من الموظفين الوطنيين) في آذار/مارس، ثم إلى ٦٤ وظيفة (٣٥ من الموظفين الدوليين و ٢٩ من الموظفين الوطنيين) في نيسان/أبريل، وإلى ٤٤ وظيفة (٢٢ من الموظفين الدوليين و ٢٢ من الموظفين الوطنيين) في أيار/مايو وإلى ٣٤ وظيفة (١٥ من الموظفين الدوليين و ١٩ من الموظفين الوطنيين) في حزيران/يونيه وسيتم إنهاء خدمة الموظفين المتبقين، وعددهم ٣٤ موظفاً، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

جيم - مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(٥٠٠ ٧٩٥ ١٢ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، سيواصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تشجيع الحكومة الاتحادية الانتقالية وجميع الأطراف الأخرى على الدخول في حوار شامل للجميع وسيعمل المكتب أيضاً جنباً إلى جنب مع مختلف أصحاب المصلحة، سواء داخل المنطقة أو خارجها، وبخاصة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من أجل تعزيز قدرته على ضمان السلام والأمن الدائمين في المنطقة، وهو شرط أساسي لتحقيق سلام حقيقي واستقرار مستدام في الصومال وفي منطقة القرن الأفريقي الأوسع

١٩ - وطلب مجلس الأمن في قراره ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تقوية مؤتمر المصالحة الوطنية وأن يكشف من هذه الجهود، وأن يعمل على نطاق أوسع على النهوض بعملية سياسية شاملة، بما في ذلك عن طريق مساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على إنجاز العمليتين، ومن خلال العمل مع الشركاء الخارجيين وطلب المجلس في قراره ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أيضاً أن يقدم إليه المزيد من التدابير لتعزيز قدرة المكتب على الوفاء بدوره المعزز.

٢٠ - وكخطوة أولى في تنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٧٢ (٢٠٠٧)، أبلغ الأمين العام المجلس في رسالته المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/522) بنيته ترفيع رتبة رئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى رتبة وكيل أمين عام.

٢١ - وفي رسالة وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762)، ذكر الأمين العام برسالته المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (S/2007/566) التي أوصى فيها بتزويد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بالموارد اللازمة لتنفيذ نهج متكامل لمنظمة الأمم المتحدة لإزاء الصومال بما يفضي إلى اعتماد الأمم المتحدة استراتيجية موحدة في مجال بناء السلام، وأبرز فيها أهداف هذا المكتب لسنة ٢٠٠٨ والتي تشمل، في جملة أمور، المساعدة في تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتشجيع الحوار الشامل بين جميع الأطراف الصومالية؛ وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية في المجالات السياسية والأمنية والانتخابية والإنسانية والإنمائية، بالتنسيق مع هذه المؤسسات والفريق القطري للأمم المتحدة وسوف يعمل مكتب

الأمم المتحدة السياسي للصومال عن كُتب أيضا مع المقر الرئيسي للأمم المتحدة فيما يخص التخطيط لحالات الطوارئ في حالة إرسال عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

٢٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أوفد الأمين العام فريقا مشتركا بين الوكالات تقوده إدارة الشؤون السياسية لإجراء تقييم استراتيجي للصومال بهدف وضع نهج منسق للأمم المتحدة في الصومال وترد نتائج وتوصيات هذا التقييم في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/178 و Corr.1 و 2) وتمثل الركيزة الأساسية للتقييم الاستراتيجي في ضرورة أن تكون الأبعاد السياسية والأمنية والبرنامجية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة مرتبطة ارتباطا وثيقا ومتآزرة في إطار نهج متناغم ثلاثي المسارات وتشمل التوصيات الرئيسية للتقييم: (أ) إدماج المسارات السياسية والأمنية والبرنامجية لجهود الأمم المتحدة؛ (ب) وإنشاء وحدة داخل المكتب للتخطيط المشترك من أجل تعزيز تنسيق الأنشطة بين فريق الأمم المتحدة القطري والمكتب؛ (ج) وتعزيز قدرة المكتب على ضمان أداء دوره القيادي وإقامة روابط مع فريق الأمم المتحدة القطري؛ (د) ونقل مقر المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري من نيروبي إلى الصومال، من أجل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الإنجاز.

٢٣ - وقد اعتمد مجلس الأمن التوصيات الواردة في التقييم الاستراتيجي في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨) الذي دعا فيه مجلس الأمن المكتب، إلى أن يقوم، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، بالترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال، وتعزيز جهوده لتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تنفيذ الشروط الرئيسية للميثاق الاتحادي الانتقالي، أي وضع دستور، وإجراء استفتاء عليه، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٩ وطلب مجلس الأمن كذلك إنشاء قدرة فعالة لتعزيز ورصد حماية حقوق الإنسان في الصومال، فضلا عن إنشاء آلية تقودها الأمم المتحدة لإجراء مشاورات بين المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال.

٢٤ - وخلال عام ٢٠٠٨، كان أحد الأهداف الرئيسية للمكتب يتمثل في ضمان تسوية سياسية بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة التي يمثلها التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وذلك من خلال العمل مع فريق موحد من المتحاورين لإيجاد الظروف الملائمة لإجراء مناقشات مركزة بين الأطراف وتمكن المكتب أيضا، من خلال حملات إعلامية متواصلة، من تطوير شراكات قوية مع المجتمع المدني وصوماليي الشتات لحشد دعمهم لعملية السلام وفي ضوء هذه الخلفية، ركز المكتب أنشطته على إنجاز ولايته على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨١٤ (٢٠٠٨) حيث شملت أنشطة في مجالات السياسة ونزع السلاح

والتسريح وإعادة الإدماج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وحقوق الإنسان، والاستعداد للانتقال إلى الصومال

حالة تحقيق الأهداف والإنجازات المتوقعة لعام ٢٠٠٨

٢٥ - عُقد اجتماع في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٨ بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وأسفر الاجتماع عن التوقيع على مذكرة تفاهم لحضور المناقشات السياسية التي ستجري في جيبوتي في شهر أيار/مايو. وعقب إجراء اتصالات مبدئية مكثفة، قام المكتب بتيسير محادثات عن قرب بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، عُقدت في جيبوتي في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٨ وخلال الجولة الأولى من المحادثات المعقودة في الفترة من ١٠ إلى ١٦ أيار/مايو، اختُتمت الاجتماعات بتوقيع اتفاقين، أكدوا بموجبهما الطرفان مجددا التزامهما بأن يعملوا على حل الأزمة في الصومال بطريقة سلمية وبأن يطلبوا إلى الأمم المتحدة دعم جميع التدابير اللازمة لتنفيذ أي اتفاق نهائي بين الطرفين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقع الطرفان اتفاق جيبوتي ووافقا بموجبه، في جملة أمور، على وقف أعمال القتال وانسحاب القوات الأجنبية. وينص اتفاق جيبوتي أيضا على إنشاء لجنة أمنية مشتركة من أجل رصد وتيسير تنفيذ الترتيبات الأمنية ولجنة رفيعة المستوى من أجل معالجة المسائل المتعلقة بتحقيق تسوية سياسية دائمة والعدالة والمصالحة.

٢٦ - واجتمعت اللجنة الرفيعة المستوى في جيبوتي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ من أجل النظر في الخيارات المتاحة لتشكيل حكومة تقوم على أساس تقاسم السلطة وفي نهاية الاجتماع، أصدرت اللجنة بياناً مشتركاً أوصت فيه بجملة أمور منها العضوية الشاملة في البرلمان الانتقالي، إضافة إلى تعيين حكومة وحدة وطنية واجتمع الطرفان مرة أخرى خلال نفس الفترة ووقعوا اتفاقاً بشأن أساليب التعاون السياسي، بما في ذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية.

٢٧ - وعقدت اللجنة الأمنية المشتركة اجتماعها الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وفي الفترة من ٩ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، عقد أعضاؤها أيضا حلقة عمل في جنوب أفريقيا بشأن الأساليب التقنية العسكرية لتنفيذ وقف إطلاق النار وأجريت دورة تدريبية ثانية لأعضاء اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر في كينيا وركزت على التخطيط لعملية الانتقال إلى الصومال وتنفيذ وقف إطلاق النار وفي أعقاب حلقتي العمل، وقع الطرفان اتفاقاً بشأن

أساليب تنفيذ وقف المواجهة المسلحة وقد مهد هذا الاتفاق الطريق لعودة زعيم التحالف المعارض، الشيخ شريف شيخ أحمد، إلى الصومال بعد نحو عام في المنفى.

٢٨ - وفي إطار الجهود الرامية إلى بناء الثقة، أوقفت الحكومة الاتحادية الانتقالية عملياتها ضد المتمردين في الصومال، كخطوة أولى نحو إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار. إلا أن الإنجاز الجوهري على صعيد استقرار الأمن هو انتقال أعضاء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال إلى الصومال وإعلان إثيوبيا أنها ستسحب قواتها من الصومال في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، انتقل مبدئياً ١٩ مندوباً من مندوبي التحالف من جيبوتي إلى الصومال، وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لحقت بهم مجموعة من ٣٦ مندوباً بقيادة رئيس التحالف. كما نظم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مؤتمراً دولياً عن القرصنة، في نيروبي، يومي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وأبرز المؤتمر ضرورة أن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الجذرية للقرصنة في الصومال والحاجة إلى وضع نهج شامل.

٢٩ - وقدم المكتب السياسي الدعم إلى الحكومة الانتقالية في مجال المساعدة التقنية من أجل إعداد وثائق للسياسات بشأن مختلف المسائل مثل هيكل وصلاحيات الوزارات والأجهزة التنفيذية (جهازا الرئاسة ورئاسة الوزراء). وتضم وثائق أخرى ذات طابع فني محدد منها شاملاً للتدريب في مجال الخدمة المدنية لكبار موظفي الخدمة المدنية الصوماليين في ميادين الإدارة العامة، والعمليات المالية (بما فيها الخزنة والجمارك والضرائب)، وقواعد القضاء، والدبلوماسية؛ واستراتيجية إعلامية تستهدف تعزيز وسائل الإعلام المستقلة وإصلاح الهياكل الأساسية لوسائل الإعلام العامة؛ واستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بهدف تمكين المرأة وكفالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)؛ واستراتيجية للإنعاش الاقتصادي والتعمير من أجل دعم انتقال البلد من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلام؛ واستراتيجية لتوفير فرص العمل للشباب من أجل تنفيذ عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب والمليشيات السابقة؛ واستراتيجية لحشد الصوماليين في الشتات لحثهم على دعم بناء السلام في الصومال. وتساعد وثائق السياسات الحكومة الانتقالية على تعزيز الحكم، ولا سيما فيما يتعلق بالرئاسة ورئاسة الوزراء. ومع إنشاء حكومة الوحدة الوطنية، يُتوقع أن تستفيد المؤسسات الوزارية المعنية استفادة كاملة من كافة وثائق السياسات. وفي غضون ذلك، فإن وثائق أخرى، مثل استراتيجية حشد الصوماليين في الشتات، والمجتمع المدني، والشباب، تساعد على تركيز اهتمام أصحاب المصلحة الصوماليين ومن ثم تصب في مصلحة السلام.

٣٠ - كما شملت الأنشطة السياسية للمكتب السياسي رعاية تدابير بناء الثقة في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨، من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية، مع البرلمان الاتحادي الانتقالي، في منطقتي هيران وباي. وفي نفس السياق، نظم المكتب السياسي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ اجتماعا في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، حضرته مجموعة من رجال الأعمال ممن يتخذون الصومال مقرا لهم، وصوماليون، وممثلون من الشرق الأوسط ومناطق أخرى من أفريقيا، من أجل مناقشة دور مجتمع الأعمال في تعزيز السلام والمصالحة في الصومال. كما يَسَّر المكتب السياسي مشاركة ممثلين عن الجماعات النسائية في حلقة دراسية عن عملية إعداد الدستور، نظمها اتحاد من الشركاء، وعُقدت في أوغندا في الفترة من ٦ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨. وأسفرت تلك الأنشطة الرامية إلى بناء الثقة والتي نُظِّمَت فيما بين مختلف جماعات المجتمع المدني عن إنشاء شبكات للتواصل السلمي بين العشائر، فضلا عن طرح مبادرات مشتركة لتحقيق المصالحة على الصعيد الأهلي. كما مهدت الطريق أمام عمل اللجنة الأمنية المشتركة من أجل استعادة حد أدنى من الأمن في منطقتي هيران وباي. وبالمثل، مهد اجتماع مجتمع الأعمال الطريق أمام برنامج أكثر شمولاً لمرحلة ما قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولا سيما فيما يتعلق بإعادة إدماج الشباب على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

٣١ - ورغم عدم إمكانية تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال في عام ٢٠٠٨، أجرى المكتب السياسي أنشطة سابقة على البرنامج المذكور في جهد يرمي إلى تمهيد الطريق أمام تنفيذ ذلك البرنامج في المستقبل. وتلقت قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية تدريباً في مجال تبادل الخبرات في غانا في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٨. وفي غضون ذلك، نُظِّمَت أنشطة للتعبئة الاجتماعية من أجل تعزيز السلام داخل الصومال وفي أحد مخيمات اللاجئين في كينيا.

٣٢ - وبالإضافة إلى ذلك، زاد الاهتمام بالأزمة الصومالية لدى الصوماليين والمجتمع الدولي مما أسفر عن ازدياد الوعي بالأزمة. وأسفرت حملة إعلامية عن زيادة آمال الصوماليين وتطلعهم باستعادة السلام قريبا في بلدهم. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة، واستقلال وسائط الإعلام ودقة التقارير الصادرة عنها، أجرى المكتب السياسي حلقة عمل للصحفيين العاملين في المحطات الإذاعية ووسائط الإعلام المطبوعة في الفترة من ٧ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في بايدوا، الصومال، عن المعايير الصحفية وإدارة المؤسسات الإعلامية، مما أسفر عن تغطية إعلامية أفضل لعملية السلام الصومالية من قِبَل الصحفيين الصوماليين.

٣٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، استضاف المكتب السياسي بالاشتراك مع البنك الدولي مؤتمرا لشؤون الأعمال والاقتصاد في نيروبي، حضرته الحكومة الانتقالية. وركز اللقاء على الحالة الاقتصادية الراهنة في الصومال وما تنطوي عليه من إمكانيات للنمو. وفيما يتعلق بالتعمير والتنمية، قاد المكتب السياسي الأعمال التحضيرية لمؤتمرين عُقدا في ستوكهولم في شهري تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أسفرا عن تعبئة جهود المجتمع الدولي وعن إنشاء لجنة للتخطيط من أجل تنظيم مؤتمر دولي عن الإنعاش والتنمية في الصومال.

٣٤ - وزادت في عام ٢٠٠٨ أعمال رصد حالة حقوق الإنسان في الصومال. وفي جهد يرمي إلى تزويد المنظمات غير الحكومية المحلية بالمعلومات الأساسية في مجال تعزيز حماية حقوق الإنسان ورصد حالة تلك الحقوق، نُظم تدريب بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية أخرى. وبالمثل، وفي إطار اتفاق جيبوتي، عُقد في جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ اجتماع تحضيرى لمؤتمر العدالة والمصالحة المقرر عقده في مطلع عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت لجنة مشتركة تضم الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف والمجتمع المدني من أجل الإعداد للمؤتمر.

مجال التركيز في عام ٢٠٠٩

٣٥ - إن توقيع اتفاق جيبوتي، بما يشمل طرائق التعاون السياسي ووقف المواجهة المسلحة، سيؤدي على الأرجح إلى زيادة في أنشطة المكتب السياسي في عام ٢٠٠٩. وسيواصل المكتب السياسي خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٩ تقديم الدعم وإسداء المشورة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل وضع دستور وتنظيم استفتاء عليه، والتخطيط لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وفق ما ينص عليه الميثاق الاتحادي الانتقالي. وسيسفر اتفاق وقف المواجهة المسلحة عن بدء المكتب السياسي عملية إصلاح قطاع الأمن، كما سيتيح الفرصة أمام مشاركة المجتمع الدولي بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب السياسي إسداء المشورة للجنة الأمنية المشتركة في سبيل تحقيق أهدافها.

٣٦ - بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تندمج جماعات المجتمع المدني الحليفة للحكومة الانتقالية وللتحالف على السواء، وأن تنضم صقور المعارضة إلى عملية السلام، مما يقلل عدد المتحاورين إلى خمسة، بخلاف ما كان في الماضي، حيث جرت المناقشات السياسية فيما بين عناصر فعالة متعددة، وهو ما كان يسفر عادة عن انقسام الأطراف وتشتيت النقاش^(١).

(١) خلال عام ٢٠٠٨، تواصل المكتب السياسي مع ما مجموعه سبعة محاورين هم: التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال الذي يتألف من اتحاد المحاكم الإسلامية وجماعة البرلمانيين الأحرار وجماعات المجتمع المدني الموالية للتحالف، والصوماليين في الشتات والحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات المجتمع المدني المتحالفة معها، والصقور الذين شكلوا مجموعة ثالثة.

٣٧ - ومع انتقال التحالف وتشكيل اللجنة الأمنية المشتركة داخل الصومال، سيشارك المكتب السياسي في أمور من بينها دعم عمل اللجنة في الصومال، عن طريق توفير الخبرات التقنية في مجالات التيسير، والترتيبات الأمنية، والتخطيط للجانبين العسكري والمتعلق بوقف إطلاق النار. كما سيعمل المكتب السياسي عن كثب مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل توفير المساعدة للجنة لأغراض رصد اتفاق وقف الأعمال العدائية والتحقق من تنفيذه.

٣٨ - وتشمل الأنشطة المقبلة التحضير لتجميع مقاتلي التحالف السابقين، وحلقات عمل ودورات تدريبية عن الرصد والتحقق، بما يشمل أنشطة بناء الثقة. ولتحقيق ذلك، يلزم توفير مساعدات عاجلة، كما يلزم أن يوفر المكتب السياسي مبدئياً الدعم اللوجستي لعمليات اللجنة الأمنية المشتركة ريثما يصل ما يساهم به المجتمع الدولي من قوات. وسيكون هذا الدعم القصير الأجل أساسياً في الإبقاء على حد أدنى من الأمن والاستقرار في مقديشو وجميع المناطق التي جلت عنها القوات الإثيوبية.

٣٩ - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من شركاء التنمية المعتمدين في الصومال، سيساعد المكتب السياسي في عملية صياغة الدستور وفي تنظيم الاستفتاء عليه. كما سيواصل المكتب السياسي تقديم التوجيه الاستراتيجي العام ودعم أنشطة بناء القدرات من أجل تنفيذ وثائق السياسات المعنية بمسؤولية مختلف الوزارات والأجهزة التنفيذية وما يتعلق بها من عمليات. وسيساعد المكتب السياسي، إلى جانب شركاء آخرين، في تدريب أعضاء اللجان المنشأة بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي، في مسائل تتعلق بأمور من بينها: الدستور، والانتخابات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والمصالحة، وإصلاح قطاع الأمن، والحالة الإنسانية. وسيقوم بالتدريب الأفراد المعينون في المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري وأفراد من مقر الأمم المتحدة. وربما يشارك أيضاً أفراد من الخارج من أجل الاضطلاع بتلك الأنشطة. وفيما يتعلق بالانتخابات، سينسق المكتب السياسي عن كثب مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، فضلاً عن البرنامج الإنمائي والاتحاد الأوروبي، وذلك فيما يتعلق بإسداء المشورة في صياغة قانون الانتخابات، وتدريب مدربي الموظفين والمراقبين التابعين للجنة الانتخابية. كما سيجري تدريب منظمات المجتمع المدني لتشارك في العملية الانتخابية. وسيُنظَّم المكتب السياسي كذلك أنشطة للتوعية من أجل تزويد الشعب الصومالي بمعلومات عن تنفيذ تلك الأنشطة البالغة الأهمية. ويإنشاء وحدة التخطيط المشتركة، سيواصل المكتب السياسي أيضاً تنفيذ التوصيات الواردة في نهج الأمم المتحدة المتكامل والشامل على النحو الوارد في الوثيقة S/2008/178 و Corr.1 و Corr.2.

- ٤٠ - وبما أن أفراد المكتب السياسي لن يكونوا موجودين بصفة دائمة في الصومال، فمن المتوخى أن ينتقلوا بين نيروبي والصومال للتشاور مع المحاورين الوطنيين، حسبما تسمح به ظروف البلد، وبما يتفق وما توصلت إليه الأطراف من اتفاقات سياسية وأمنية.
- ٤١ - ويرد أدناه الهدف، والإنجازات المتوقعة، ومؤشرات الإنجاز للمكتب السياسي لعام ٢٠٠٩.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(أ) '١' مشاركة أوسع نطاقاً في مؤسسات اتحادية انتقالية جامعة وموسعة مقاييس الأداء:	(أ) إحراز تقدم باتجاه تحقيق تسوية سياسية شاملة وممثلة للجميع عن طريق مفاوضات أكثر تركيزاً
٢٠٠٧: ثلاث مجموعات تتألف من الحكومة الانتقالية، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات	
٢٠٠٨: أربع مجموعات تتألف من الحكومة الانتقالية، والتحالف، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات	
الهدف عام ٢٠٠٩: أربع مجموعات تتألف من الحكومة الاتحادية الانتقالية، والتحالف، وأعضاء المجتمع المدني، والصوماليين في الشتات	
'٢' زيادة التبرعات المالية المقدمة من المانحين إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي مقاييس الأداء:	
٢٠٠٧: ١٤٥ مليون دولار	
٢٠٠٨: ٢٥٠ مليون دولار	
المهدف عام ٢٠٠٩: ٣٥٠ مليون دولار	

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية للجنة الاستشارية الدولية من أجل إسداء المشورة وتقديم الدعم التقني للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن تنفيذ وثيقة المسار الحيوي والتقييم الاستراتيجي. بما يشمل المسائل الدستورية والشروطية والعسكرية، وكذلك مناقشات وقف إطلاق النار
- إجراء اتصالات ومشاورات أسبوعية مع أطراف النزاع دعماً للعملية السياسية
- تنظيم ٦ اجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والجهات المانحة، دعماً لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بالتنسيق مع إدارة عمليات حفظ السلام
- تنظيم ٦ اجتماعات بشأن العملية السياسية مع أحزاب المعارضة والحكومة الانتقالية وكذلك فئات مستهدفة في المجتمع المدني، بما فيها مجتمع الأعمال
- تقديم الخبرة التقنية (القانونية والعسكرية والشروطية والسياسية) في صياغة اتفاق سياسي واتفاق لوقف إطلاق النار
- عقد مشاورات منتظمة مع منظمات إقليمية ودون إقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي) بشأن الحالة في الصومال
- تنظيم ١٨ جولة من المشاورات للممثل الخاص للأمين العام أو نائب الممثل الخاص مع زعماء بلدان المنطقة وبلدان المنطقة دون الإقليمية بشأن الهيكل الأمني الإقليمي
- عقد مشاورات مع جامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء الدوليين، بما في ذلك فريق الاتصال الدولي والمفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ب) '١' زيادة عدد الموظفين المدنيين المدربين في مجالات الإجراءات القانونية،	(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل التنفيذ الفعال للميثاق الاتحادي الانتقالي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>والممارسات القضائية، وإدارة المحاكم، وحقوق الإنسان، وآداب السلوك، وكذلك في مهام الإدارة العامة والإدارة المحلية</p> <p>مقاييس الأداء:</p> <p>٢٠٠٧: ٧٠ موظفا</p> <p>٢٠٠٨: ١٣٠ موظفا</p> <p>هدف عام ٢٠٠٩: ٢٠٠ موظف</p> <p>٢' زيادة عدد اللجان التقنية التي تدعمها الأمم المتحدة والتابعة للحكومة الانتقالية، المعنية بأمور من بينها الدستور، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، والتعداد السكاني والديمقراطي الوطني، والخدمة المدنية، والاقتصاد والإنعاش، واللجنة الانتخابية</p> <p>مقاييس الأداء:</p> <p>٢٠٠٧: ١٥ لجنة</p> <p>٢٠٠٨: ٢٠ لجنة</p> <p>هدف عام ٢٠٠٩: ٢٥ لجنة</p> <p>٣' اعتماد الحكومة الاتحادية الانتقالية لدستور جديد وقانون جديد للانتخابات</p> <p>مقاييس الأداء:</p> <p>٢٠٠٧: صفر</p>	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>٢٠٠٨: صفر</p> <p>هدف عام ٢٠٠٩: ٢</p>	<p>النواتج</p> <ul style="list-style-type: none"> • عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع جميع اللجان التقنية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن مهام متنوعة، من بينها صياغة الدستور وإجراء استفتاء عليه • عقد اجتماعات كل أسبوعين مع اللجنة الانتخابية بشأن صياغة قانون الانتخابات • تنظيم حلقي عمل لتدريب ٣٨ مدرباً من موظفي فرز الأصوات في الاستفتاء (مدربان لكل مقاطعة) • تنظيم ثلاث حلقات عمل تدريبية لخمسة وأربعين صحفياً بشأن التوعية بالمسائل الخاصة بالدستور، بما في ذلك الاستفتاء • تنظيم ١٢ حلقة عمل مع اللجان التقنية التابعة للبرلمان الاتحادي الانتقالي بشأن الدستور والأمن والحوكمة، وكذلك مع ممثلي جماعات المجتمع المدني بشأن العملية الخاصة بالدستور، ومسائل حقوق الإنسان، ودور المجتمع المدني في عملية صنع القرار، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والمصالحة الوطنية، وذلك لعدد يقدر بنحو ٣٥٠ مشاركاً • بذل المساعي الحميدة واتخاذ تدابير بناء الثقة وتوفير الخدمات الاستشارية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية الأخرى في "بوتلاند" و "صوماليلاند" • تنظيم اجتماعات أسبوعية للتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم الاستراتيجي المتكامل (S/2008/178، و Corr.1 و Corr.2، المرفق الثاني) • عقد اجتماعات شهرية مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن التوجيه في مجال السياسات والتوجيه الاستراتيجي لأعمال الأمم المتحدة في الصومال • عقد جلسة أسبوعية للتنسيق مع الوكالات الإنسانية للتوجيه في مجال السياسات وتبادل المعلومات
مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
<p>(ج) '١' زيادة عدد مراكز الاقتراع المنشأة</p> <p>مقاييس الأداء:</p>	<p>(ج) إحراز تقدم نحو إجراء انتخابات حرة ونزيهة</p>

٢٠٠٧: صفر

٢٠٠٨: صفر

هدف عام ٢٠٠٩: ٣٨

مركزا

٢' عدد الناخبين المسجلين

مقاييس الأداء:

٢٠٠٧: صفر

٢٠٠٨: صفر

هدف عام ٢٠٠٩: ٣

ملايين ناخب

النواتج

- عقد مشاورات أسبوعية مع أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بشأن وضع صيغة مشروع قانون انتخابي
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء (مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة السلام الدولية، والمعهد الديمقراطي الوطني، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومؤسسة أوكسفام نوفيبي الصومال، ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي)
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من موظفي الاقتراع الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء (منظمة السلام الدولية، والمعهد الديمقراطي الوطني، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومؤسسة أوكسفام نوفيبي الصومال، ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي)
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ٣٨ من مراقبي الانتخابات الوطنيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- عقد ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لـ ١٠ صحفيين (٣ من الإذاعة و ٢ من التلفزيون و ٢ من وسائط الإعلام المطبوعة و ٣ من الإنترنت) بشأن تغطية الانتخابات الوطنية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وأعضاء من اتحاد الشركاء
- تنظيم حملة إعلامية وحملة توعية دعما للانتخابات، بما في ذلك برامج إذاعية وإعداد مواد الحملة (نشرات وملصقات وقمصان تي - شيرت)
- تنظيم ١٢ إحاطة للأحزاب السياسية الوطنية بشأن العملية الانتخابية

- تنظيم اجتماعات أسبوعية للتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة واتحاد الشركاء بشأن التخطيط للانتخابات وإجرائها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(د) '١' اعتماد هيكل أمني إقليمي مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ١	(د) إحراز تقدم نحو هيكل محسن للأمن الإقليمي بالتشاور مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا
'٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية محسنة للسلام والأمن الإقليميين مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ٦	
'٣' زيادة عدد الأنشطة العابرة للحدود التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٢ ٢٠٠٨: ٢ هدف عام ٢٠٠٩: ٥	

النواتج

- إجراء ٢٠ مشاورة بشأن الأمن الإقليمي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا)

- إجراء ٢٠ مشاورة مع بلدان المنطقة (إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا)
- تقديم الدعم التقني (الخبرة العسكرية والسياسية والاقتصادية) في وضع مشروع هيكل محسن للأمن الإقليمي يضطلع به فريق من الخبراء من بلدان الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية
- عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن قضايا الأمن في منطقة القرن الأفريقي
- إعداد ٣ ورقات مفاهيمية، تشمل التكامل الإقليمي، وترتيبات الأمن الإقليمي، واستراتيجيات للقضايا الإقليمية العابرة للحدود
- تيسير ٥ مبادرات سلام إقليمية تضطلع بها الحكومات أو المجتمع المدني
- تنظيم دورتين تدريبيتين لكبار المسؤولين من بلدان المنطقة
- تدريب ما لا يقل عن ٤٨ من كبار الموظفين من حكومات المنطقة بشأن السلام والأمن
- تقديم المعونة التقنية لإنشاء آلية لمنع التفاعلات وحلها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(هـ) '١' انخفاض عدد الشكاوى التي يقدمها نشطاء حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: ٣ ٢٤٥ ٢٠٠٨: ٢ ٧٤٠ هدف عام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠	(هـ) إحراز تقدم نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون
(و) '٢' زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطة عمل استراتيجية محسنة للسلام والأمن الإقليميين مقاييس الأداء: ٢٠٠٧: صفر ٢٠٠٨: صفر هدف عام ٢٠٠٩: ٦	

- تقديم المشورة للسلطات الصومالية (الشرطة والقضاء والجيش والإدارة المحلية) بشأن أعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم التوجيه لإقامة آليات العدالة الانتقالية
- تنظيم ٥ حلقات عمل تدريبية عن حقوق الإنسان لموظفي وزارة العدل والموظفين القضائيين
- تنظيم ٥ حلقات عمل لتدريب المدربين بشأن قضايا حقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين
- إعداد تقارير منتظمة عن حالة حقوق الإنسان في الصومال
- عقد اجتماعات تنسيقية كل أسبوعين مع الفريق القطري للأمم المتحدة بشأن أنشطة حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات شهرية مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية الوطنية المعنية للتشاور وتقديم المشورة بشأن القضايا الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتطبيقه في الصومال

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(و) '١' زيادة عدد مقاتلي التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في مناطق التجمع الأولي	(و) إحراز تقدم نحو تنفيذ اتفاق لوقف إطلاق النار
مقاييس الأداء:	
٢٠٠٧: صفر	
٢٠٠٨: ١ ٠٠٠	
هدف عام ٢٠٠٩: ٢ ٠٠٠	
'٢' زيادة عدد من يدرّبون من موظفي الرصد والتحقق	
مقاييس الأداء:	
٢٠٠٧: صفر	
٢٠٠٨: صفر	
هدف عام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠	
'٣' زيادة عدد المناطق الأمنية التي تنشئها الأطراف	

الإيجازات المتوقعة	مؤشرات الإيجاز
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٦
	<p>٤' زيادة عدد مقاتلي</p> <p>التحالف من أجل إعادة</p> <p>تحرير الصومال الذين</p> <p>يلتحقون بالقوة المكونة من</p> <p>الحكومة الاتحادية الانتقالية</p> <p>والتحالف من أجل إعادة</p> <p>تحرير الصومال</p>
	مقاييس الأداء:
	٢٠٠٧: صفر
	٢٠٠٨: صفر
	هدف عام ٢٠٠٩: ٥ ٠٠٠

النواتج

- توفير الموارد اللوجستية لمناطق التجمع الأولي، بما فيها الخيام وحصص الإعاشة، وما إلى ذلك
- التدريب على عمليات الرصد والتحقق بالتعاون مع برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية للجان الفرعية الأمنية الإقليمية وذات الصلة بالمقاطعات المشتركة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، وذلك في إدارة المناطق الأمنية، بما في ذلك وصول منظمات المساعدة الإنسانية وإيصال المساعدات الإنسانية
- تقديم المشورة والمساعدة التقنية للقوة المكونة من الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بشأن إنشاء قوة مشتركة
- تنظيم حلقات عمل تدريبية لأعضاء القوة المشتركة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال (٤)

العوامل الخارجية

٤٢ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه شريطة تحقق ما يلي: (أ) عدم زعزعة استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفعل معارضة داخلية - خارجية؛ (ب) وتوقيع الحكومة الاتحادية الانتقالية والمعارضة على اتفاق سلام شامل؛ (ج) ودعم حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية لعملية السلام؛ (د) وتحديد وتضافر مشاركة المجتمع الدولي في دعم عملية السلام في الصومال؛ (هـ) والتزام بلدان المنطقة بتعزيز السلام والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الاعتمادات	النفقات الفعلية	الاعتمادات	مجموع الاعتمادات	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	مجموع صافي الاحتياجات غير متكررة
١	٢	٣	٤ = ٣ + ١	٥ = ٦ + (٤ - ٢) = ٧
تكاليف الأفراد المدنيين	٦ ٣٩٥,٩	٣ ٥٥٤,٢	١ ٠١٢,٣	٧ ٤٠٨,٢
التكاليف التشغيلية	٨ ٨٦٤,٢	٦ ٦١٠,٠	٥ ٣٣,٢	٩ ٣٩٧,٤
مجموع الاحتياجات	١٥ ٢٦٠,١	١٠ ١٦٤,٢	١٥ ٤٥٥,٥	١٦ ٨٠٥,٦
				١٢ ٧٩٥,٥
				٦ ١٥٤,١
				٧٦٤,٠
				٧٦٤,٠

٤٣ - طلب مجلس الأمن، في قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، إلى الأمين العام أن يضع الترتيبات الأمنية الضرورية لنقل المكتب السياسي من نيروبي إلى مقديشو. وجددير بالذكر أن الجمعية العامة وافقت على موارد مجموعها ١ ٥٤٥ ٥٠٠ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأن ميزانية تكملية للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ستُقدم وفقاً للإجراءات المعمول بها، في انتظار النتائج التي ستوصل إليها بعثة تقييم والتي ستوفر الأساس لوضع افتراضات التخطيط وتحديد الاحتياجات من الموارد اللازمة لنقل المكتب السياسي إلى الصومال.

٤٤ - وبعد تقييم شامل للحالة الأمنية في البلد أجري في نهاية عام ٢٠٠٨، تبين أنه لا يمكن المضي في نقل المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، لأن أي عامل من عوامل تخفيف حدة التهديدات المحدقة بالأمن لم يبلغ مستوى مقبولا. ولا يمكن، في ظل الظروف الراهنة، المضي في تنفيذ عملية نقل المكتب السياسي إلا إذا كانت هذه العملية مسبقة بنشر قوة أمنية مناسبة أو متزامنة معه. ولذلك يتعين إرجاء عملية النقل التي كان

مقررا إجراؤها في الأصل في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتفترض الميزانية المنقحة المقترحة للمكتب السياسي أن البعثة ستبقى في نيروبي حتى نهاية السنة.

٤٥ - وستصل احتياجات المكتب السياسي المنقحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى مبلغ صافيه ١٢ ٧٩٥ ٥٠٠ دولار (إجماليه ١٣ ٦٥٥ ٦٠٠ دولار) يتعلق بالاحتياجات اللازمة لدفع المرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات (٦ ٨٢٣ ٤٠٠ دولار) لما عدده ٨١ وظيفة، والسفر الرسمي (١ ٠٩٢ ١٠٠ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، من قبيل الأفراد المقدمين من الحكومات (٥٠ ٧٠٠ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٢٦٨ ١٠٠ دولار)، والمرافق والبنى التحتية (٨٠٠ ٧٩٤ دولار)، والنقل البري (٢٧٠ ٦٠٠ دولار)، والنقل الجوي (١ ٥٣٦ ٠٠٠ دولار)، والاتصالات (٣٠٦ ٣٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٤١٦ ٣٠٠ دولار)، والخدمات الطبية (٤٨ ٢٠٠ دولار)، وإمدادات وخدمات ومعدات أخرى (١٨٩ ٠٠٠ دولار).

٤٦ - ويُعزى التخفيض البالغ ٦٠٠ ٤٦٤ ٢ دولار في احتياجات عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع اعتمادات عام ٢٠٠٨ البالغ قدرها ١٠٠ ٢٦٠ ١٥ دولار، إلى عدم التمكن من الانتقال إلى الصومال مما أدى إلى نقصان الاحتياجات المتعلقة بالنقل ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل الجوي.

٤٧ - واستنادا إلى النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٨ البالغ قدرها ٣٠٠ ١٥٨ ١٠ دولار، من المتوقع أن يكون رصيد قدره ٣٠٠ ٦٤٧ ٦ دولار متاحا في إطار الاعتمادات المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولذلك، سيبلغ صافي الاحتياجات الإضافية للمكتب السياسي لعام ٢٠٠٩ ما قدره ٦ ١٤٨ ٠٠٠ دولار.

الاحتياجات من الموظفين

فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الفئة الفنية وما فوقها		الموظفون الوطنيون		موظفون	
وكيل أمين عام	مساعد مد-٢ مد-١	١-٥	٤-٥	٣-٤	٢-٣	مجموع الخدمات الميدانية/ الموظفين	مجموع
عام	عام	عام	عام	عام	عام	الوظائف الوطنية المحلية	الوظائف الوطنية المحلية
١٢٠٠٨	١	١	٧	٩	٩	٢٨	١٢
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤٤	١٢
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢	٧٢

دال - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(۷۰۰ ۷۷۸ ۱۶ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٤٩ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهرا تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. وقد أنشئت البعثة استجابة لطلبات من تحالف الأحزاب السبعة الذي يشكل حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (المאו)

للحصول على المساعدة لدعم عملية السلام في نيبال (انظر S/2006/920)، وبالنظر إلى صلتها بالتوقيع لاحقا على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستنادا إلى الطلبات المقدمة من طرفي ذلك الاتفاق، تضمنت ولاية البعثة المهام التالية:

- (أ) رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ب) مساعدة الطرفين عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛
- (ج) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار؛
- (د) تقديم الدعم التقني للجنة الانتخابات في التخطيط لانتخاب جمعية تأسيسية والإعداد له وإجرائه في جو من الحرية والنزاهة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تولى فريق مستقل من مراقبي الانتخابات، عينه الأمين العام، وهو المسؤول المباشر عنه، استعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وسير الانتخابات.

٥١ - وساعدت البعثة في عدد من التطورات الهامة في عام ٢٠٠٨ وفقا للمهام الموكلة إليها. وأنجزت البعثة عنصر المساعدة الانتخابية في ولايتها بعقد الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. كما أنجز فريق خبراء رصد الانتخابات مهمته. وبالإضافة إلى ذلك، ألغى تدريجيا الفريق الاستشاري للشرطة الذي كان يسدي المشورة بشأن أمن الانتخابات. وأصدرت الجمعية التأسيسية، في اجتماعها الأول المعقود في ٢٨ أيار/مايو، قرارا بإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية فيدرالية.

٥٢ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بطلب حكومة نيبال (انظر S/2008/476) تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، بدون عنصر المساعدة الانتخابية، اعتبارا من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقرر المجلس، بموجب قراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، تمديد الولاية لستة أشهر تنتهي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهمتين التاليتين، مع مراعاة استكمال بعض عناصر الولاية المنشأة بمقتضى القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧):

- (أ) مواصلة رصد وإدارة أسلحة كل من الجيش الماوي وجيش نيبال وأفرادهما المسلحين وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه المبرم بين الطرفين السياسيين، الأمر الذي سيعمل العملية السلمية؛
- (ب) مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين ضمن إطار مهمة سياسية خاصة.

٥٣ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن (انظر S/2008/837) بالطلب الذي تقدمت به حكومة نيبال لتمديد بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ستة أشهر مع تقليص حجمها لتقوم بما تبقى لها من مهام في ولايتها. ومدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٦٤ (٢٠٠٩) ولاية البعثة لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وستقوم البعثة المقلصة الحجم، برئاسة ممثل للأمين العام برتبة مد-٢، بالاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) متابعة رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للجيش النيبالي والجيش الماوي؛

(ب) مساعدة الطرفين، عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد، في تنفيذ اتفاقهما بشأن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين التابعين للجيش النيبالي والجيش الماوي.

٥٤ - وستواصل البعثة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بعملية السلام بطريقة تتناغم مع النهج المتكامل الذي اعتمد منذ بداية إنشاء البعثة. ومنذ تقليص حجم البعثة في عام ٢٠٠٨، تعرض بعض عناصرها إما للتوقف عن العمل أو حولت مهام تلك العناصر إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإسداء المشورة بشأن المسائل الجنسانية، والإدماج الاجتماعي ومسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنسيق وإدارة صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال. ولهذا، فإن العناصر الرئيسية للبعثة المقلصة حجمها تقليصاً إضافياً ستتكون من مكتب سياسي صغير، ومكتب لرصد الأسلحة ووحدة استشارية تقنية تركز على تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة المتعلق باتفاق السلام الشامل واتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيشين، والاتفاقات السياسية اللاحقة المبرمة بين الأحزاب السياسية في نيبال.

٥٥ - وستواصل البعثة تلقي التوجيه الفني والدعم التشغيلي من الأمانة العامة، وبصورة أساسية من إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

٥٦ - وسيمثل التحدي الرئيسي لعملية السلام بتسريح الأفراد من الجيش الماوي الذين لا يستوفون شروط الانضمام إلى الجيش (القصر والمجندون حديثاً) وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتجري البعثة مشاورات مع الطرفين ومنظمات الأمم المتحدة لتحديد الخيارات في سياق عملية إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم المقررة، ومستقبل القطاع الأمني للبلد برمته.

٥٧ - ويرد أدناه هدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشراتها للإنجاز؛

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٦٧٥ حالة قتل واختطاف	
٢' المحافظة على نسبة مشاركة النساء والفئات التي كانت مهمشة في الماضي في عمليات حل النزاعات والتظلمات المحلية	
مقاييس الأداء:	
٢٠٠٧: غير متاحة	
٢٠٠٨: مشاركة النساء والفئات التي كانت مهمشة في الماضي بنسبة ٤٠ في المائة في عمليات حل النزاعات المحلية	
٢٠٠٩: هدف عام مشاركة النساء والفئات التي كانت مهمشة في الماضي بنسبة ٤٠ في المائة في عمليات حل النزاعات المحلية	

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع الأحزاب السياسية لمساعدتها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات ذات الصلة ولدعم إنجاز عملية السلام
- التفاعل اليومي مع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك الأطراف في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية، للمساعدة في دعم عملية السلام
- تقديم الأمين العام لثلاثة تقارير إلى مجلس الأمن وترجمتها إلى اللغة النيبالية لتوزيعها على الصحافة المحلية وأصحاب المصلحة في عملية السلام
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة للمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري
- عقد اجتماعات منتظمة مع الأحزاب السياسية لتوفير التوجيه بشأن حل النزاعات على المستويين الوطني والإقليمي

- عقد اجتماعات استشارية منتظمة مع الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الجهات المانحة، بشأن أولويات دعم عملية السلام
- عقد اجتماع كل شهرين للجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة لوسائل الإعلام الوطنية وعقد مؤتمرات وتيسير إجراء مقابلات مع وسائل الإعلام الدولية التي قد تزور البلد
- توفير مدخلات أسبوعية للبرنامج الإذاعي لفريق الأمم المتحدة القطري
- تعهد موقع البعثة الشبكي
- إنتاج تسجيلات تلفزيونية/فيديو كل شهرين وتوفير صور ثابتة بصورة منتظمة لاستخدامها في وسائل الإعلام الوطنية والدولية

العنصر ٢: رصد الأسلحة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
(ج) '١' انخفاض عدد انتهاكات اتفاق رصد إدارة الأسلحة والجيشين والاتفاقات ذات الصلة، وتراجع خطورتها النسبية. مقياس الأداء:	(ج) امتثال الطرفين لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وللاتفاق بشأن رصد إدارة الأسلحة والجيشين المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٠٠٧: تسجيل ١٨ انتهاكا للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين	
٢٠٠٨: تسجيل ١٤ انتهاكا للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين	
هدف عام ٢٠٠٩: تسجيل ٧ انتهاكات للاتفاق وعدم وقوع أعمال قتالية مسلحة بين الطرفين	
'٢' تواصل المشاركة التامة للطرفين في الاجتماعات المنتظمة للجنة	

الإنجازات المتوقعة

مؤشرات الإنجاز

المشاركة لتتسبب الرصد
بهدف تسوية الخلافات

مقاييس الأداء:

٢٠٠٧: المشاركة التامة في
٥٩ اجتماعا

٢٠٠٨: المشاركة التامة في
٥٢ اجتماعا

هدف عام ٢٠٠٩: المشاركة
التامة في ٢٥ اجتماعا

٣' ترايد عدد المسرحين
و/أو المدجين من القصر
والجندين حديثا في الجيش
الماوي الذين لا يستوفون
شروط الانضمام إلى الجيش

مقاييس الأداء:

٢٠٠٧: لا تنطبق
٢٠٠٨: لم يسرح أي فرد
في الجيش من القصر
والجندين حديثا الذين لا
يستوفون شروط الانضمام
إلى الجيش

هدف عام ٢٠٠٩: تسريح
و/أو إدماج ٤٠٠٨ أفراد في
الجيش من القصر والجندين
حديثا الذين لا يستوفون
شروط الانضمام إلى الجيش

٤' الإبقاء على مجموع
عدد الأسلحة المخزنة لدى
الجيشين الماوي والنيبالي وفقا
للاتفاقيين القائمين

مقاييس الأداء:

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة
٢٠٠٧: ٢٨٥٧ قطعة سلاح	
٢٠٠٨: ٢٨٥٧ قطعة سلاح	
٢٠٠٩: ٢٨٥٧ هدف	
قطعة سلاح	
(د) إحراز تقدم في عملية إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي بمشاركة تامة من جميع الأطراف وبدعم من المجتمع الدولي	(د) تنفيذ آلية اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن إدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيشين
مقاييس الأداء:	
٢٠٠٧: لا تنطبق	
٢٠٠٨: إنشاء اللجنة الخاصة واللجنة التقنية واعتماد اختصاصاتهما	
٢٠٠٩: بدء عملية إدماج وإعادة تأهيل الجيش الماوي	

النواتج

- تواجد ومراقبة بالفيديو على مدار الساعة لرصد وتسجيل جميع المواقع الثمانية لتخزين الأسلحة والذخائر (الجيش الماوي والجيش النيبالي)
- رصد دوري للمواقع الفرعية البالغ عددها ٢١ موقعا عن طريق القيام بزيارات تفتيشية مرة واحدة أو مرتين أسبوعيا
- رصد جميع الجيش النيبالي فيما يتعلق بالحالة الأمنية وتحركات القوات والأفراد وفقا للخطة التالية: على مستوى الفرقة، واللواء، والكتيبة: مرة واحدة شهريا؛ وعلى مستوى السرية: مرة واحدة كل شهرين
- عقد اجتماعات أسبوعية للجنة المشتركة لتنسيق الرصد
- التحقيق في الشكاوى التي يقدمها أي طرف عن انتهاكات اتفاق الأسلحة وإبلاغ اللجنة المشتركة بذلك

- القيام بدوريات رصد يومية من جانب أفرقة متنقلة لرصد الأسلحة والاضطلاع بعمليات ميدانية، حسب الاقتضاء، لتقييم الحالة الأمنية في منطقة العمليات
- الاتصال اليومي بقيادة الجيش النيبالي والجيش الماوي على كافة المستويات
- تيسير المساعدة والدعم التقنيين، حسب الاقتضاء، من جانب الطرفين للمساعدة في تسريح القُصّر والمجندين حديثاً من صفوف الجيش الماوي وإعادة إدماجهم في سياق خطط حلول دائمة مستقبلية
- تقديم المساعدة والمشورة إلى اللجنة الخاصة ولجنتها التقنية بناء على طلب الحكومة النيبالية

العوامل الخارجية

٥٨ - يتوقع تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة شريطة ما يلي: (أ) وجود إرادة سياسية لدفع عملية السلام قدماً وتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات؛ (ب) تطلع الطرفين لمشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام؛ (ج) مشاركة جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها الفئات التي كانت مهمشة في الماضي في عملية السلام؛ (د) توفر الدعم المادي والمالي اللازم من الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف؛ (هـ) بقاء الحالة الأمنية مواتية لتقديم الدعم لإنجاز عملية السلام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩						
النفقات	مجموع		مجموع		مجموع	
	الاعتمادات الفعلية	الاعتمادات ٢٠٠٨	الاعتمادات ٢٠٠٩	الاعتمادات ٢٠٠٨-٢٠٠٩	الاحتياجات ٢٠٠٩	الاحتياجات صافي
الفترة	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٩
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٣ ٠٩٢,٠	٤ ١٢٦,٥	١ ٥٨٤,٢	٤ ٦٧٦,٢	١ ٤٠٤,٠	٨٥٤,٣
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٥ ٣٢٢,٤	٢٧ ٢٨٥,٨	٣ ٧٦٦,٢	٢٩ ٠٨٨,٦	٥ ٩٩٢,٧	٤ ١٨٩,٩
التكاليف التشغيلية	٢٦ ٧٠٧,١	١٨ ٦٦٦,٨	١ ٥٤٥,١	٢٨ ٢٥٢,٢	٩ ٣٨٢,٠	(٢٠٣,٤)
مجموع الاحتياجات	٥٥ ١٢١,٥	٥٠ ٠٧٩,١	٦ ٨٩٥,٥	٦٢ ٠١٧,٠	١٦ ٧٧٨,٧	٤ ٨٤٠,٨
						-

٥٩ - وحدير بالذكر أنه عند موافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٣ على ميزانية البعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠٠٩ تم رصد مبلغ ٦ ٨٩٥ ٥٠٠ دولار كجزء من الميزانية لتغطية عمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة شهر واحد على أن تجري تصفيته بعد ذلك في نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٩ (انظر A/63/346/Add.3، الفرع ياء).

٦٠ - وبعد أن اتخذ مجلس الأمن القرار ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، جرى تنقيح افتراضات التخطيط لعمليات البعثة في عام ٢٠٠٩ مما أدى إلى مواصلة عملاتها خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وتبع ذلك مرحلة التصفية لمدة أربعة أشهر من ١ آب/أغسطس إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٦١ - ولهذا، يقدر مجموع الاحتياجات المنقحة لعام ٢٠٠٩ بمبلغ صافي قدره ١٦ ٧٧٨ ٧٠٠ دولار (إجماليه ٨٠٠ ١٧ ٧٦٥ دولار). وسيغطي ذلك تكاليف مراقبي الأسلحة (١ ٤٠٤ ٠٠٠ دولار)؛ والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين وبدلات الإقامة المقررة للبعثة المتعلقة بالموظفين المدنيين (٥ ٩٩٢ ٧٠٠ دولار) واحتياجات تشغيلية أخرى، مثل الخبراء الاستشاريين والخبراء (٣٥ ٢٠٠ دولار)، والسفر الرسمي (٢٥٠ ٨٠٠ دولار)، والمرافق والبنية التحتية (١ ٠٦٠ ٣٠٠ دولار)، والنقل البري (٣٥١ ١٠٠ دولار)، والنقل الجوي (٥ ٦٥٦ ١٠٠ دولار)، والاتصالات (١ ٠٧٦ ٣٠٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٨٩ ٠٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات الطبية (٢٠٨ ٩٠٠ دولار) وغيرها من اللوازم والخدمات والمعدات (٤٥٤ ٣٠٠ دولار).

٦٢ - واستناداً إلى النفقات الفعلية لعام ٢٠٠٨ البالغة ١٠٠ ٠٧٩ ٥٠ دولار، يتوقع أن يتوفر رصيد في إطار اعتمادات فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قدره ٩٠٠ ٩٣٧ ١١ دولار. وبالتالي، فإن صافي الاحتياجات الإضافية للبعثة لعام ٢٠٠٩ سيبلغ ٨٠٠ ٨٤٠ ٤ دولار.

٦٣ - ويرد أدناه تفصيل الاحتياجات الإجمالية من الموظفين خلال مرحلتي التشغيل والتصفية. ويفترض عودة جميع الموظفين الفنيين بعد تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأن يعود الموظفون الإداريون المتبقون تدريجياً خلال فترة التصفية.

الاحتياجات من الوظائف

الوظائف المعتمدة كانون الثاني/يناير	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفتات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			مجموع الموظفين الدوليين	مجموع المتطوعو الأمم المتحدة	الاجممع
	وكيل أمين أمين عام مساعد										الخدمات العامة	الميدانية/ الأمن	الخدمات العامة	موظف وطني في	الرتبة المحلية				
	١	-	١	٣	٤	٥-ف	٤-ف	٣-ف	٢-ف	١									
الوظائف المعتمدة كانون الثاني/يناير	١	-	١	٣	٤	١٥	٤٠	١	٦٥	٥٢	-	١١٧	٢٠	١٤٢	٢٩	٣٠٨			
الوظائف المنقحة كانون الثاني/يناير	١	-	١	٣	٤	١٥	٤٢	١	٦٧	٥١	-	١١٨	٢٠	١٤٢	٢٩	٣٠٩			
التغير	-	-	-	-	-	-	-	٢	-	٢	(١)	١	-	-	-	١			

الوظائف المعتمدة	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة		الموظفون الوطنيون			متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
	وكيل أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع	الخدمة الميدانية/ الأمن	الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظف وطني في	الرتبة المحلية						
عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام	عام					
الوظائف المعتمدة	١	٢	٨	١٢	-	٢٣	٤٠	-	٦٣	١	٩١	٢٢	١٧٧						
شباط/فبراير	-	-	١	٤	١٠	١٣	٢٩	-	٥٨	٩	١١٨	١٩	٢٠٤						
الوظائف المنقحة شباط/فبراير	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(١١)	٨	٢٧	(٣)	٢٧						
التغير	-	-	١	٢	٨	٩	٢٠	-	٣٣	١	٧٢	١٧	١٤٣						
الوظائف المعتمدة آذار/مارس	١	٢	٨	١٢	-	٢٣	٤٠	-	٦٣	١	٩١	٢٢	١٧٧						
الوظائف المنقحة آذار/مارس	-	-	١	٤	١٠	١٣	٢٩	-	٥٨	٩	١١٨	١٩	٢٠٤						
الوظائف المنقحة آذار/مارس	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
التغير	-	-	١	٢	٨	٩	٢٠	-	٣٣	١	٧٢	١٧	١٤٣						
الوظائف المعتمدة	١	٢	٨	١٢	-	٢٣	٤٠	-	٦٣	١	٩١	٢٢	١٧٧						
نيسان/أبريل	-	-	١	٤	١٠	١٣	٢٩	-	٥٨	٩	١١٨	١٩	٢٠٤						
الوظائف المنقحة	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
نيسان/أبريل	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
التغير	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المعتمدة أيار/مايو	١	٢	٨	١٢	-	٢٣	٤٠	-	٦٣	١	٩١	٢٢	١٧٧						
الوظائف المنقحة أيار/مايو	-	-	١	٤	١٠	١٣	٢٩	-	٥٨	٩	١١٨	١٩	٢٠٤						
الوظائف المنقحة أيار/مايو	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
التغير	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
حزيران/يونيه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تموز/يوليه	-	-	١	٢	١	-	٦	-	(٤)	٨	٤٦	٢	٦١						
الوظائف المقترحة تم																			

تحليل احتياجات الموظفين وجدول النشر/الإعادة إلى الوطن

٦٤ - ستعمل البعثة، مع تمديد ولايتها حتى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، بمستوى عام منخفض من الموظفين مقارنة بعام ٢٠٠٨، ولكنها ستزيد عدد مراقبي الأسلحة ابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠٩ من ٧٢ مراقباً إلى ٧٣ مراقباً استناداً إلى تجربتها الفعلية خلال عام ٢٠٠٨ وذلك لضمان تنفيذ ولايتها على أحسن وجه ممكن فيما يتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. وسينخفض إجمالي عدد الموظفين المدنيين ليصل إلى ٢٠٤ موظفين للفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ٢٠٠٩، مما يمثل تخفيضاً قدره ١٠٥ وظائف (٣٩ وظيفة لموظفين فنيين و ٦٦ وظيفة لموظفي الدعم).

٦٥ - وستشمل التخفيضات على مستوى الموظفين الفنيين مكتب رئيس البعثة (٨ وظائف)، ومكتب الشؤون السياسية (١٢ وظيفة)، ومكتب رصد الأسلحة (١٦ وظيفة)، ووحدة الإعلام والترجمة (٣ وظائف). وستبقى البعثة على وحدة حماية الطفل من أجل دعم برنامج العمل المعني بإدماج وإعادة تأهيل أفراد الجيش الماوي مع التركيز على القصر.

٦٦ - وتعزى التغيرات في ملاك الدعم بصورة أساسية إلى التخفيضات في قسم اللوجستيات (٢٢ وظيفة)، وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (١٢ وظيفة)، وإغلاق مكتب رئيس الخدمات الإدارية (٤ وظائف)، وتحويل الأعمال والمهام إلى مكتب رئيس شؤون دعم البعثة. وسيجري تخفيض العدد المتبقي من موظفي الدعم الـ ٢٨ في مختلف أقسام الدعم الإداري والتقني.

٦٧ - وخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩، سيكون العدد الإجمالي للموظفين ٢٠٢ من الموظفين، مما يعكس تخفيضاً إضافياً لوظيفتين من وظائف دعم البعثة (وظيفة مساعد للوجستيات، ووظيفة مساعد للموارد البشرية) من فئة الخدمة الميدانية.

٦٨ - وخلال الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، سيراعى في تحديد الملاك الوظيفي لفترة التصفية احتياجات الدعم الإداري والتقني واللوجستي، وسيراعى كذلك حجم العمل المتوقع المرتبط بأعمال إعادة الأصول وتفتيشها وخدمتها بما في ذلك العربات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحضيراً لشحنها وشطبها والتصرف فيها؛ وإدارة شؤون الموظفين خلال فترة التصفية بما في ذلك إنهاء خدمة الموظفين الدوليين أو إعادة انتدابهم، والاستشارات المتعلقة بتدبير الحياة الوظيفية، وإنهاء خدمة الموظفين الوطنيين، وبرامج تدريب بناء قدرات الموظفين الوطنيين؛ والعودة إلى الوضع الأصلي وتسليم المباني والمنشآت لأصحابها؛ وتفكيك المخيمات العسكرية.

هاء - المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٦٩ - طلبت الجمعية العامة في الفقرة ٤ من الجزء الحادي عشر من قرارها ٢٦٣/٦٣ إلى الأمين العام تنقيح السرد والإطار المنطقي لميزانية الممثل الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، آخذاً في الاعتبار التطورات الأخيرة والشواغل التي أثارها الدول الأعضاء، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة قبل الجزء الأول من دورتها الثالثة والستين المستأنفة.

٧٠ - وعملاً بذلك الطلب، جرى استعراض السرد والإطار المنطقي لميزانية الممثل الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وجرى تنقيح السرد والإطار المنطقي على النحو التالي:

الخلفية والولاية والهدف

٧١ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأنه قرر تعيين تيري - رود لارسن مبعوثاً خاصاً له معنياً بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لتمكينه من أن يقدم تقريراً إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ القرار وفقاً لطلب المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/36). وتنفيذاً لهذه الولاية، يُجري المبعوث الخاص مشاورات مع حكومة لبنان وسائر الدول الأعضاء المهتمة لمساعدة الأمين العام في إعداد التقارير نصف السنوية المقدمة إلى المجلس بشأن تنفيذ القرار.

٧٢ - وفي تقريره إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، خلص الأمين العام إلى أنه تم الوفاء بعدد من المتطلبات التنفيذية المنبثقة من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، ومن بينها انسحاب قوات الجمهورية العربية السورية من لبنان، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة. واستجابة للتقرير نصف السنوي الثالث للأمين العام (S/2006/248)، اعتمد مجلس الأمن في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي كرر فيه دعوته إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وشجع بشدة حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان، تمثيلاً مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الوطني اللبناني، بترسيم حدودهما المشتركة، وبخاصة في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكدة أو محل نزاع، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة وتمثيل دبلوماسي كامل، مشيراً إلى أن تلك التدابير ستشكل خطوة هامة نحو تأكيد سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي، وتحسين العلاقات بين البلدين، مما سيساهم مساهمة إيجابية في تحقيق الاستقرار في المنطقة، وحث المجلس الطرفين على بذل الجهود من خلال

مواصلة الحوار الثنائي لبلوغ تلك الغاية. ورغم ما أحرز من تقدم هام فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية، فإن أحكام القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦) لم يتم تنفيذها بالكامل بعد.

٧٣ - وأصدر مجلس الأمن في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي أكد فيه على أهمية بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية وفقا لأحكام القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) والأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضع، من خلال الاتصال بالعناصر الفاعلة الدولية والأطراف المعنية مقترحات لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاق الطائف، وقراري المجلس ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، بما في ذلك ما يتعلق بترع السلاح وترسيم الحدود الدولية للبنان؛ وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير في أوقات منتظمة إلى المجلس عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٤ - ومنذ صدور القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، أحرزت الأطراف المعنية تقدما نحو تنفيذه. بيد أن الفقرة التي تدعو إلى بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية، والاحترام التام لسيادة لبنان ووحدة أراضيه ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة وحدها دون منازع، لم تنفذ بالكامل بعد. كذلك لم تنفذ الفقرة التي تدعو إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

٧٥ - وشهد لبنان في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى أيار/مايو ٢٠٠٨ أزمة سياسية حادة تمثلت في جملة أمور منها تأخير انتخاب رئيس للجمهورية. وتسبب الفراغ الانتخابي في تفاقم الاستقطاب السياسي وعرقل سير العمل العادي للمؤسسات الدستورية الشرعية في البلد، مما أدى في بعض الأوقات إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين الأطراف المتنازعة. وتسببت الأزمة السياسية التي ظلت تخيم على البلد لأكثر من ١٨ شهرا في إبطاء وتيرة التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأثارت المواجهات العنيفة التي اندلعت في ربيع عام ٢٠٠٨ بوجه خاص مسألة الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس على مستوى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وحلها. وفي هذا الصدد، لاحظ الأمين العام في تقريره نصف السنوي السابع (S/2008/264) أن الحالة في لبنان أثبتت أن أحكام القرار لا تزال تحظى بنفس الأهمية التي كانت تحظى بها وقت اتخاذ القرار بادئ الأمر.

٧٦ - وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، اتسم السياق السياسي اللبناني بتنفيذ الاتفاق الذي توصل إليه قادته في الدوحة في أيار/مايو. ومنذ ذلك الوقت، ووفقا للاتفاق، جرى انتخاب رئيس توافقي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وسن قانون انتخابي جديد وعقدت جلسات حوار وطني تحت رعاية رئيس الجمهورية لمناقشة وضع استراتيجية دفاعية للبلد. وقد

عُقدت في النصف الثاني من العام ثلاث جلسات للحوار الوطني. ورغم أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل بشأن تحديد استراتيجية دفاع وطنية وبشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالأسلحة التي لا تسيطر عليها الدولة، فإن الآلية أدت إلى تخفيف ملحوظ من حدة التوتر السياسي في البلد. وبموازاة ذلك، أسهم عدد من مبادرات المصالحة بين القادة اللبنانيين في تحسين المناخ السياسي وفي الحد من حوادث العنف، على الرغم من استمرار وقوع حوادث متفرقة.

٧٧ - وشهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ أيضا عقد اجتماع قمة في آب/أغسطس بين رئيس لبنان ورئيس الجمهورية العربية السورية، حيث أعلن البلدان رسميا عن إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وأعلن البلدان أنه سيعقب ذلك فتح سفارتين وتبادل السفراء في نهاية المطاف.

٧٨ - ويعتزم الأمين العام أن يواصل في عام ٢٠٠٩ جهوده لتشجيع الأطراف المعنية على إحراز المزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، بما يكفل استقرار المنطقة على أفضل وجه.

٧٩ - ويقوم المبعوث الخاص بالتنسيق والعمل على نحو وثيق مع مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان الذي يحيط المبعوث الخاص علما على نحو منتظم بالتطورات السياسية في لبنان، ويضطلع معه بمهام سياسية ميدانية مخصصة. وعلاوة على ذلك، يقدم كل من المنسق الخاص واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم اللوجستي اللازم للرحلات التي يقوم بها المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط.

٨٠ - وستعتبر ولاية المبعوث الخاص قد اكتملت عندما يشهد مجلس الأمن بأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) قد نُفذ بالكامل. غير أن الوضع في لبنان والمنطقة حتى الآن زاد من تعقيد مهمة إنجاز المزيد من التقدم نحو التنفيذ الكامل للأحكام المتبقية من القرار.

٨١ - ويرد أدناه عرض لهدف مكتب المبعوث الخاص والإنجازات المتوقعة منه ومؤشرات الإنجاز المتعلقة به.

الهدف: التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) ولجميع مقررات المجلس اللاحقة ذات الصلة.

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تيسير الاحترام التام لسيادة لبنان ووحدة أراضيهِ ووحدة واستقلاله السياسي تحت سلطة حكومة لبنان وحدها دون منازع في جميع أنحاء أراضيهِ.	(أ) '١' عدم حدوث انتهاكات أرضاً وجواً وبحراً مقياس الأداء:
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلاً
	عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلاً
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلاً
	'٢' تيسير زيادة بسط سلطة حكومة لبنان على جميع أنحاء الأراضي اللبنانية، ولا سيما على امتداد حدوده مقياس الأداء:
	عدد التفاعلات التي تجري بين الأطراف المعنية
	عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلاً
	عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلاً
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلاً

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تيسير حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها	(ب) '١' زيادة اكتساب حكومة لبنان لحق التفرد في استخدام القوة في جميع أنحاء أراضيها مقاييس الأداء:
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا
	عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا
	'٢' تقديم المبعوث الخاص الدعم لعملية منع أي فرد أو جماعات غير القوات المسلحة الرسمية من حمل السلاح، مع مراعاة استئناف الحوار الوطني مقاييس الأداء:
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا
	عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلا
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلا

٣' تقديم المبعوث الخاص
 الدعم لعملية حل جميع
 الميليشيات اللبنانية وغير
 اللبنانية العاملة في لبنان، مع
 مراعاة استئناف الحوار
 الوطني، وفي نفس الوقت
 الحفاظ على المقررات السابقة
 المنبثقة عن الحوار المتعلقة
 بالسلح الفلسطيني داخل
 المخيمات وخارجها
 مقاييس الأداء:
 عدد التفاعلات التي تجري مع
 الأطراف المعنية
 عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلا
 عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠
 تفاعلا
 هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى
 ٣٥ تفاعلا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) الاضطلاع بعملية تيسير دعماً لتعزيز استجابة جميع الدول الأعضاء لأحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)	(ج) '١' قيام المبعوث الخاص بالتشجيع على زيادة الجهود الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، مع مراعاة التقدم المحرز في هذا الصدد
	مقاييس الأداء:
	عدد التفاعلات التي تجري مع الأطراف المعنية
	عام ٢٠٠٧: ٢٣ تفاعلاً
	عام ٢٠٠٨: ٢٥ إلى ٣٠ تفاعلاً
	هدف عام ٢٠٠٩: ٣٠ إلى ٣٥ تفاعلاً

النواتج

- عقد المبعوث الخاص اجتماعات منتظمة مع ممثلي حكومة لبنان والحكومات الأخرى المعنية
- تقديم الدعم لحكومة لبنان في تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما عن طريق بذل المساعي الحميدة
- تقديم الدعم للحوار الوطني اللبناني المتعلق بحل الميليشيات اللبنانية ونزع سلاحها، ولا سيما من خلال عقد اجتماعات مع حكومة لبنان
- تيسير إجراء حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحكومة لبنان فيما يتعلق بحل الميليشيات الفلسطينية ونزع سلاحها، ولا سيما عن طريق عقد اجتماعات مع منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وبذل مساع حميدة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة لبنان
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع جميع الحكومات الأجنبية التي قد يكون لها نفوذ على الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في لبنان من أجل المساعدة على تنفيذ متطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالوسائل السلمية
- بذل مساع حميدة وإجراء مشاورات مع حكومات لبنان والدولتين المجاورتين، وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة
- بذل مساع حميدة وتيسير إجراء حوار ثنائي ومتعدد الأطراف بين لبنان والدولتين المجاورتين وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة

- تقديم الأمين العام تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن

العوامل الخارجية

٨٢ - سيتحقق الهدف والإنجازات المتوقعة على افتراض: (أ) أن هناك استقرارا سياسيا وأن الأمن مستتب في لبنان؛ (ب) وعدم استئناف أعمال القتال في المنطقة وفي البلد؛ (ج) ووجود حُسن نية سياسية لدى الأطراف المعنية؛ (د) وأن يكون لحُسن النية السياسية للدول الأعضاء تأثير إيجابي على الأطراف المعنية؛ (هـ) وعدم وجود توترات بين لبنان والدولتين المجاورتين.

ثالثا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٨٣ - يطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

(أ) اعتماد الميزانيات المنقحة لكل من المجلس الدولي للمشورة والمراقبة؛ ولجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الأمم المتحدة في نيبال لعام ٢٠٠٩ بمبلغ صافيه ٩٠٠ ٦٦٦ ٣٩ دولار (إجماليه ١٠٠ ١٩٠ ٤٢ دولار)؛

(ب) الإحاطة علما بوجود رصيد قدره ٣٠٠ ٦١٥ ٢٤ دولار في إطار الاعتماد المخصص لهذه البعثات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ استنادا إلى النفقات الفعلية المتكبدة في عام ٢٠٠٨؛

(ج) أن تخصص، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣، مبلغا إضافيا قدره ٦٠٠ ٠٥١ ١٥ دولار في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، ومبلغا قدره ٢٠٠ ٥٢٣ ٢ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلهما مبلغ مساو في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(د) اعتماد السرد والإطار المنطقي المنقحين لميزانية الممثل الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.